

عام توظيف الإبادة لتصفية المسألة الفلسطينية وإعادة هندسة الإقليم

هنيدة غانم

مدخل

بدا خلال عام ٢٠٢٤ أن إسرائيل تمكّنت من احتواء الضمة التي أحدثتها عملية «حماس»، ونجحت في استعادة توازنها الإستراتيجي، ذلك بدعم أميركي غير مسبوق، وبإسناد من قوى دولية كبرى، ما مكّنها من الإمساك مجدداً بزمام المبادرة الميدانية وتوجيه مسار الأحداث لصالحها، وإن بشكل مرحلي ومؤقت.

أحدث هجوم ٧ أكتوبر تأثيراً إستراتيجياً يشبه «أثر الدومينو»، إذ تعدّت تداعياته حدود إسرائيل والقضية الفلسطينية، ولا تزال ارتداداته مستمرة ومتدرجة في المنطقة والعالم، دون أن تتضح نهاياتها بعد.

من ناحية، بدا خلال عام ٢٠٢٤ أن إسرائيل تمكّنت من احتواء الضمة التي أحدثتها عملية «حماس»، ونجحت في استعادة توازنها الإستراتيجي، ذلك بدعم أميركي غير مسبوق، وبإسناد من قوى دولية كبرى، وعلى رأسها ألمانيا

وبريطانيا وفرنسا، ما مكّنها من الإمساك مجدداً بزمام المبادرة الميدانية وتوجيه مسار الأحداث لصالحها، وإن بشكل مرحلي ومؤقت.

لكن من ناحية أخرى، وعلى الرغم من هذا التفوق الإسرائيلي الظاهري، تعمّقت عمليتان مضادتان لتطويان على تداعيات عكسية بعيدة المدى؛ الأولى خارجية تتمثل في تسارع عملية تحويل إسرائيل إلى «دولة منبوذة»، يرتبط اسمها عالمياً بالأبارتهايد والمكارثية الجديدة والصعود العالمي لتيارات الفاشية الجديدة، ما يهدد مكانتها السياسية والمعنوية في النظام الدولي. أما الثانية، فهي سيرورة داخلية، احتدم فيها الانقسام السياسي والمجتمعي بين التيارات والجماعات الإسرائيلية المختلفة، ودخلت فيه الجماعات المتنازعة - حسب وصف عدد من المطلعين - حالة «حرب أهلية باردة»، وهي حالة يمكن أن تتحوّل بحسبهم لمواجهة عنيفة في ظل انسداد أفق التوافق ومضي بنيامين نتنياهو قدماً في «تفكيك» مؤسسات الدولة المهنية، وآخرها إقالة رئيس الشاباك.

وتتشكّل عودة دونالد ترامب للحكم في الولايات المتحدة، بما يحيطه من بطانة تمثّل أقصى اليمين والمحافظين الجدد والمسيحية الصهيونية، متغيّراً إستراتيجياً ستكون له آثار عميقة على الديناميات الإسرائيلية الداخلية وعلى المسألة الفلسطينية، إذ سيعزز وجوده من جرأة نتنياهو على تفكيك «الدولة العميقة»، المتماثلة مع إستراتيجية ترامب نفسه تجاه «الدولة العميقة» في الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى فإن وجود ترامب بمثابة «فرصة ذهبية» للحكومة الإسرائيلية لـ «تصفية المسألة الفلسطينية» وتحويل

١ هنيدة غانم ٢٠٢٥، «الأزمة العضوية للمشروع الصهيوني: بين الإبادة والحرب الأهلية»، قضايا إسرائيلية، عدد ٩٦، ص. ٩-٣٥.

المشاريع الأيديولوجية التي طرحها بتسلييل سموتريتش في «خطة الحسم» من مشاريع نظرية إلى مشاريع قابلة للتحقيق.

يسلّط هذا الملخّص الضوء على أهم المتغيرات الإقليمية والدولية والعوامل الداخلية التي رسمت ملامح المشهد الإسرائيلي خلال عام ٢٠٢٤ وبدايات ٢٠٢٥، ويتتبع بناء على ما ورد في فصول التقرير المختلفة انعكاساتها الإستراتيجية المحتملة على المدينين القريب والمتوسط.

أولاً: أثر الدومينو - هجوم ٧ أكتوبر وإعادة تشكيل الخارطة الإقليمية

لقد هدفت هذه الحرب بمشهديتها القيامية وصورها الخرائبية واستهدافها غزة مكاناً وسكاناً بلا تمييز، تحقيق هدفين، أولاً: تحويل غزة لوسيلة إيضاح ترمم إسرائيل عبرها الرّدع الذي تهشّم إثر هجوم ٧ أكتوبر، وثانياً: تحويلها أداة لتحقيق «الحسم النهائي» لما تسميه بـ«مشكلة غزة».

بعد هجوم ٧ أكتوبر، شنت إسرائيل حرباً متعددة الجبهات، اتسمت بطابع استثنائي وغير مسبوق من حيث الكثافة والقوة والمدى الزمني، حيث امتدت العمليات الحربية لتشمل غزة ولبنان وسورية وإيران واليمن، وذلك بالتزامن مع التصعيد العسكري المستمر في الضفة الغربية، وتكثيف سياسات المراقبة والعقاب الجماعي ضد فلسطينيي الداخل. تمخضت الحرب الإسرائيلية متعددة الجبهات، وبدعم أميركي

غير مسبوق، بداية عن تدمير غزة ومن ثم إضعاف «حزب الله» بشكل إستراتيجي، وانتهاءً بتفكيك محور المقاومة المدعوم من إيران.

حرب إبادية على غزة: كانت الحرب على غزة الأكثر ضراوة وشراسة، إذ استخدمت فيها إسرائيل قوة نارية هائلة وغير مقيّدة بأي محاذير أو معايير قانونية أو إنسانية دولية، في محاولة واضحة منها لترميم منظومة ردعها التي تضررت بشكل عميق بفعل الهجوم المفاجئ في ٧ أكتوبر. لقد هدفت هذه الحرب بمشهديتها القيامية وصورها الخرائبية واستهدافها غزة مكاناً وسكاناً بلا تمييز، تحقيق هدفين، أولاً: تحويل غزة لوسيلة إيضاح -للإقليم عامة والدول والمنظمات التي تعتبرها معادية خاصة- ترمم عبرها الرّدع الذي تهشّم إثر هجوم ٧ أكتوبر، وثانياً: تحويلها أداة لتحقيق «الحسم النهائي» لما تسميه بـ«مشكلة غزة»، عبر تحويل القطاع إلى منطقة غير قابلة للحياة، بهدف دفع السكان نحو الهجرة القسرية الجماعية تحت ستار سياسي مضلل تم التعبير عنه من خلال مفهوم «التهجير الطوعي».

إضعاف «حزب الله»: بالتوازي مع الحرب المدمرة على غزة، خاضت إسرائيل حرب استنزاف طويلة امتدت عدّة أشهر مع «حزب الله» في لبنان الذي فتح جبهة إسناد مضبوطة لغزة، وقد تصاعدت حدّة المواجهات تدريجياً لتبلغ ذروتها خلال شهر أيلول عبر تنفيذ إسرائيل سلسلة من العمليات العسكرية والاستخباراتية النوعية وشديدة الخطورة، أدت في المحصلة إلى إضعاف الحزب بشكل إستراتيجي عميق.

وتمثلت هذه العمليات في المسّ بألاف المقاتلين بتفجير أجهزة «البيجر» وأجهزة الاستدعاء، كما تم اغتيال الأمين العام للحزب حسن نصر الله، ونائبه، وعدد من أبرز قيادات الصفين الأول والثاني، واستهداف مخازن الأسلحة بشكل ممنهج أدى بحسب التقديرات والمصادر الإسرائيلية إلى القضاء على ما يزيد عن ٧٠٪ من قدرات الحزب الصاروخية واللوجستية^٦. تمّ بعد هذه الضربات توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، مما أدى عملياً إلى فك الارتباط بين الجبهة الشمالية التي شكّلها «حزب الله» والحرب الدائرة في غزة.

انهيار نظام بشار الأسد: مع أنه لا توجد علاقة سببية مباشرة بين سقوط نظام بشار الأسد في سورية والحرب متعددة الجبهات، فإن إضعاف إسرائيل «حزب الله»، وانشغال الأخير في الحرب معها، وضعف نظام الأسد المزمّن بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، وتكثيف إسرائيل ضرباتها العسكرية على مواقع داخل سورية اعتبرتها «معادية»، كل هذه الظروف مجتمعة عزّزت من قدرات المعارضة المسلحة بقيادة جبهة نصره الشام، ومكّنتها من التّقدم نحو العاصمة دمشق والسيطرة عليها وإسقاط النظام بشكل حاسم. فقدت إيران نتيجة سقوط نظام الأسد حليفاً إستراتيجياً بالغ الأهمية في المنطقة، وانقطعت خطوط إمدادها الحيوية التي كانت تغذي «حزب الله» اللبناني الذي بات منهكاً بالفعل من الضربات الإسرائيلية. **تحولّ المشهد اللبناني:** انعكست التحولات في قوة محور المقاومة المدعوم من إيران بشكل مباشر على المشهد السياسي الداخلي اللبناني، حيث تعيّرّت توازنات القوى بين الأطراف السياسية المختلفة، ما مهّد الطريق لإنهاء حالة الشلل الرئاسي بانتخاب رئيس جديد للبلاد، لم يكن «حزب الله» مؤيداً في السابق لترشيحه، وتشكيل حكومة جديدة حرمت «حزب الله» من التأثير العام عليها..

شهد محور المقاومة بقيادة إيران تراجعاً كبيراً وتقلصاً غير مسبوق في القدرات العسكرية والسياسية. وقد أدى ذلك بصورة عملية إلى إعادة تشكيل خارطة القوى الإقليمية وتوزيعها.

إضافة إلى ذلك، ومع استمرار الضغط العسكري الأميركي القوي ضد الميليشيات العراقية المدعومة من إيران، واستمرار التصعيد العسكري الأميركي-الإسرائيلي المشترك ضد الحوثيين في اليمن، شهد محور المقاومة بقيادة إيران تراجعاً كبيراً وتقلصاً غير مسبوق في القدرات العسكرية والسياسية. وقد أدى ذلك بصورة عملية إلى إعادة تشكيل خارطة القوى الإقليمية وتوزيعها.

في ظلّ هذه التحولات الإستراتيجية الجذرية للمشهد الجيو-إقليمي، تبرز مجموعة من العوامل الجديدة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، نظراً لاحتمال تأثيرها العميق على التوازنات الجيو-إستراتيجية الإقليمية المستقبلية وعلى مكانة إسرائيل ودورها. هذه العوامل والمستجدات لا تزال في حالة دينامية متغيّرة، ترتبط بضعابية وسيولة المشهد السوري، وفرص عودة الصراع للانتظام كصراع عربي-إسرائيلي في ظل تآكل

٢ يواف غالات، القناة ١٢، ٧ شباط ٢٠٢٥. انظري: <https://www.youtube.com/watch?v=Be3V85x5990>

العلاقات بين إسرائيل ومصر والأردن، والدور السعودي المساعد.

١. سيولة المشهد السوري -قلق إسرائيلي وإستراتيجية استباقية

من المبكر للغاية إصدار حكم نهائي بشأن اتجاه التطورات الميدانية والسياسية في سورية، في ظل هشاشة النظام الجديد، ومخاطر الانزلاق نحو حرب أهلية جديدة، أو تحوّل سورية إلى دولة فاشلة مشابهة للحالة العراقية التي أعقبت الغزو الأميركي.

من المبكر للغاية إصدار حكم نهائي بشأن اتجاه التطورات الميدانية والسياسية في سورية، في ظل هشاشة النظام الجديد، ومخاطر الانزلاق نحو حرب أهلية جديدة، أو تحوّل سورية إلى دولة فاشلة مشابهة للحالة العراقية التي أعقبت الغزو الأميركي. كما لم يتضح بعد شكل التحالفات المستقبلية الناتجة عن هذا التحوّل، وما إذا كان سيؤدي مثلاً

إلى ظهور محور تركي-سني جديد يحل محلّ المحور الإيراني المتراجع، مع ما يحمله ذلك من تداعيات محتملة على الصراعات الإقليمية وعلى تصعيد محتمل تركي-إسرائيلي تكون سورية ساحته. تثير مآلات التحولات في سورية مخاوف إسرائيل من وجهتها التي ما زالت غير واضحة. في مواجهة هذه الضبابية، تقوم إسرائيل -كما يشير فصل المشهد الأمني العسكري- بتدخّل استباقي نشط على الساحة السورية للتحكم بشكل التطورات ووجهتها، وذلك وفق ثلاثة أسس رئيسية:

عسكرياً: استهداف قوات الجيش السوري وإمكاناته العسكرية. ففي العاشر من كانون الأول ٢٠٢٤ شنت إسرائيل عملية واسعة في سورية حملت اسم «سهم باشان»، نفذت خلالها أكثر من ٣٥٠ غارة جوية أسفرت عن تدمير قرابة ٧٠ - ٨٠٪ من القدرات الإستراتيجية للجيش السوري.^٢

ميدانياً: إعادة التوضع الإستراتيجي الإسرائيلي داخل الأراضي السورية، عبر إنشاء حزام أمني ممتد في المناطق الحدودية. حيث تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تجاه سورية على إقامة منظومة دفاع ثلاثية الطبقات في الجولان، تتضمن تحصينات ومواقع داخل الأراضي الإسرائيلية، ويتمركز الجيش الإسرائيلي أيضاً في المنطقة العازلة شرق الحدود. كما تطالب إسرائيل بإخلاء جنوب سورية، من دمشق حتى السويداء، من أي وجود عسكري سوري، بغية منع تشكيل تهديد مشابه لهجوم ٧ أكتوبر وفق ما ترى إسرائيل.^٤

طائفيًا: محاولة استمالة أجزاء من الطوائف غير السنيّة (خاصة الدرّوز) في المناطق الحدودية السورية، لتشكيل قوى حليفة أو وكيلة تقاوم بالنيابة عن إسرائيل إذا اقتضت الضرورة ذلك. بات من الواضح أنّ ثمة توجّهاً إسرائيليًا واضحًا لاستمالة الطائفة الدرّزية في الجنوب السوري، وذلك بالعمل على تكريس حضور الطائفة داخل نسيج المناطق الحدودية من خلال الوسائل الاقتصادية والمبررات الدينية واستقدام

٢ يوأف زيتون، «عملية سهم باشان» للجيش الإسرائيلي: تمّ تجميع نحو ٨٠٪ من القدرات الاستراتيجية لسورية»، يديعوت أحرونوت، ١٠ كانون الأول ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ١٨ آذار ٢٠٢٥. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/s111dhwinyg>

٤ رون بن يشاي، «دروس ١٠/٧: إسرائيل استراتيجية جديدة لحماية الحدود ثلاثية الطبقات»، يديعوت أحرونوت، ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٨ مارس ٢٠٢٥. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/b1bctz5q1g>

العمال.° يعني نجاح المشروع تمكن إسرائيل من تحويل هؤلاء العمال إلى قوة اجتماعية واقتصادية مرتبطة بها، مما قد يمهد إلى تشكيل قوة محلية حليفة أو وكيلة، تُوظفها عند الضرورة كخط دفاع أمامي، بما يشبه تكرار تجربة قوات أنطوان لحد في جنوب لبنان.

٢. فرص إعادة ترسيم الصراع كصراع عربي إسرائيلي في هذا السياق، برز تطوران إستراتيجيان يحملان آثاراً مستقبلية مهمة على المدى القريب:

• تأكل العلاقات المصرية والأردنية مع إسرائيل:

أدى طرح إسرائيل المتكرر لتهجير سكان غزة إلى سيناء لرد فعل مصري حاد، وتصريح واضح من الرئيس عبد الفتاح السيسي في تشرين الثاني ٢٠٢٣ باعتبار التهجير «خطأ أحمر»، مع تلويح بإعادة النظر في اتفاقية السلام لعام ١٩٧٩. كما رفضت مصر بشكل قاطع احتلال الجيش الإسرائيلي ممرً صلاح الدين (فيلادلفيا)، واعتبرته انتهاكاً خطيراً لاتفاقية السلام. ومع أن العلاقات المصرية مع إسرائيل لم تصل بعد نقطة اللا عودة، فإن استمرار التحرش الإسرائيلي في سورية وتلقّف فكرة تهجير الفلسطينيين بعد طرح دونالد ترامب لها مجدداً، والعمل من أجل تحقيقها، وعودة الحرب من جديد، ومجمل الممارسات الإسرائيلية في الضفة، كلّها قد تؤدي إلى مزيد من التدهور في العلاقات مع مصر والأردن.

• تغيير الدور السعودي:

تشهد السعودية تحولاً إستراتيجياً ملحوظاً يعكس طموحاً واسعاً لإعادة التموضع الإقليمي، يظهر ذلك في دورها المتزايد في سورية ولبنان وغزة، وتعزّز مكانتها كقوة إقليمية مركزية في ظل تراجع الدور الإيراني، ويضعها في موقع المنافسة مع الإمارات وقطر. من الممكن أن ينطوي هذا التغيير على بلورة محور عربي تقوده السعودية، ما يفتح فرصاً جديدة لدعم المسألة الفلسطينية.

تشهد السعودية تحولاً إستراتيجياً ملحوظاً يعكس طموحاً واسعاً لإعادة التموضع الإقليمي، يظهر ذلك في دورها المتزايد في سورية ولبنان وغزة، وتعزّز مكانتها كقوة إقليمية مركزية في ظل تراجع الدور الإيراني، ويضعها في موقع المنافسة مع الإمارات وقطر. من الممكن أن ينطوي هذا التغيير على بلورة محور عربي تقوده السعودية، ما يفتح فرصاً جديدة لدعم المسألة الفلسطينية.

° يائير كراوس، وعيناف حطبي، «دخول الدروز من سورية إلى إسرائيل - مرة واحدة فقط، ومزارعو الجولان». يديعوت أحرونوت، ١٢ آذار ٢٠٢٥. تاريخ الاطلاع ١٨ آذار ٢٠٢٥. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/yokra14292658>

عودة دونالد ترامب - فرصة إسرائيلية ذهبية لتصفية المسألة الفلسطينية؟

تُشكل عودة دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة محاطاً بفريق منخرط كلياً في أيديولوجيا اليمين المتطرف، بالتزامن مع وجود حكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو، فرصة ذهبية بالنسبة للحكومة الإسرائيلية للعمل من أجل تصفية المسألة الفلسطينية. من ناحية، يُعتبر ترامب شخصية غير تقليدية وغير قابلة للتنبؤ، الأمر الذي يخلق حالة من القلق الإستراتيجي المستمر حتى لدى إسرائيل نفسها؛ إذ إن تصرفاته ومواقفه المتقلّبة قد تحمل مفاجآت حتى لطفائه الأكثر قرباً. لكن من ناحية أخرى، فإن كل المؤشرات تظهر تماهيه المطلق مع أقصى اليمين الاستيطاني، الذي تجسّد في استهدافه المباشر للحركات الطلابية والأكاديمية المناصرة للقضية الفلسطينية في الجامعات الأميركية، واستخدام معاداة السامية كسلاح لقمع الأصوات المنتقدة لإسرائيل، إلى جانب طرحه مشروع تهجير سكان غزة وتحويلها إلى «ريفيرا»، وتشكيك وفده الخاص بالشرق الأوسط المنحازة بشكل صارخ لإسرائيل، فضلاً عن تهديد المؤسسات الدولية ومحاولات إضعاف دورها الرقابي، كل ذلك يوفر بيئة مثالية لليمين الاستيطاني لتحقيق مشاريعه وفرض واقع استيطاني جديد لا يمكن العودة عنه مستقبلاً.

في ظلّ هذا السياق الإستراتيجي المواتي، يُتوقّع أن تبذل تيارات اليمين الاستيطاني الإسرائيلي جهوداً مضاعفة لضمان استمرار حكومة نتنياهو حتى نهاية ولايتها في أواخر عام ٢٠٢٦. ولتحقيق هذا الهدف، يُرجح التوصل إلى صيغة تفاهات داخلية تضمن تجاوز أو احتواء النزاعات الخطيرة في الائتلاف الحكومي، وعلى رأسها أزمة قانون التجنيد الخاصة بالحريديم، إذ من المتوقع أن يتم التوافق على صيغة مرنة تتيح استمرارهم في الحكومة، ما يمنح نتنياهو هامشاً للمناورة لتجنب تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أحداث ٧ أكتوبر، قد تحمّله في حال تشكيكها مسؤولية إخفاقات خطيرة في حماية الأمن الإسرائيلي. وفي ضوء الشبّاك الزمني المحدود المتاح لحكومة نتنياهو، يُتوقع أن تعمل من أجل تصفية القضية الفلسطينية من خلال عدة أذرع:

- ذراع الحرب بفرض التهجير: تكثيف الحرب على غزة من أجل الدفع بالسكان نحو الهجرة، هذا السيناريو الأمثل للحكومة الإسرائيلية، ويمكن أن يتم العمل على تحقيقه عبر الدمج بين القوة النارية والحصار والتجويع مع فتح مخرج للسكان من خلال بوابة إسرائيلية. لكن هذا السيناريو يمكن إيقافه بتدخل عربي جدي وحقيقي.
- العدوان على الضّفة-إعادة تشكيل خارطة الضّفة، وقضم دور السلطة الفلسطينية على نحو متواصل بما يدفع لانتهيارها: تتظاهر عدّة ممارسات إسرائيلية في هذا السياق، حيث العمليات العسكرية المتصاعدة، والتدمير والتهجير المنهج لمخيمات الشمال في طولكرم وجنين وتوقع توسيعها المتدرج لمناطق جديدة، واستهداف الأونروا، وتجويف اقتصاد الضّفة عبر منع إدخال العمال وقرصنة أموال

المقاصة، وقّصم صلاحيات السلطة واستباحة مواقع وجودها، بما يحولها إلى سلطة مع صلاحيات مدنيّة محدودة جداً بلا أهمية إستراتيجية، ويضعفها ويفكك قدرتها على الحكم والسيطرة، هذا إلى جانب استهدافها اقتصادياً ومحاصرتها سياسياً وإفقادها القدرة على تقديم الخدمات وضرب شرعيتها الشعبية والسياسية، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيارها كاملاً، وخلق واقع ميداني جديد يشكل فرصة إضافية لتنفيذ المخططات الاستيطانية الإسرائيلية.

الضم بالقانون: تتجه إسرائيل نحو الانتقال من سياسة الضم بحكم الأمر الواقع للأراضي الفلسطينية إلى سياسة الضم القانوني الرسمي لجزء من أراضي الضفة الغربية، يشار في هذا الصدد إلى مشروع القانون الذي تناقشه اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست، ويستهدف ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة المحيطة بالقدس وتطبيق السيادة الإسرائيلية رسمياً عليها. وفي حال إقرار هذا القانون، فإنه سيؤدي إلى ضم نحو ١٠٪ من أراضي الضفة الغربية رسمياً إلى إسرائيل. يرتبط هذا التوجه الاستيطاني بتغييرات بيروقراطية عميقة في بنية الاحتلال، أبرزها تسليم مفاتيح إدارة الاحتلال للمستوطنين بشكل مباشر.

تنسجم سياسات الاحتلال مع خطة «الحسم» التي كان قد طرحها وزير المالية بتسلييل سموتريتش، القائمة على رفض أي وجود لكيان سياسي فلسطيني موحد، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، والتوجه نحو إقامة كيانات بلدية منفصلة وضعيفة يتم التعامل معها بمنطق «البانتوستان»، لتصبح هذه الإستراتيجية هي الإطار الحاكم لسياسات الاحتلال على الأرض.

تنسجم سياسات الاحتلال مع خطة «الحسم» التي كان قد طرحها وزير المالية بتسلييل سموتريتش، القائمة على رفض أي وجود لكيان سياسي فلسطيني موحد، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، والتوجه نحو إقامة كيانات بلدية منفصلة وضعيفة يتم التعامل معها بمنطق «البانتوستان»، لتصبح هذه الإستراتيجية هي الإطار الحاكم لسياسات الاحتلال على الأرض.

ثانياً: الصراع الداخلي المتصاعد: «حرب أهلية باردة»

أشرنا في تقرير «مدار» السابق إلى أن إسرائيل أمام أزمة عضوية مستعصية مزدوجة تفرزها بنية النظام الاستعماري الاستيطاني، ترتبط باستمرارية وعناد وتصاعد الصراع مع الشعب الفلسطيني من جهة، وبالصراع الداخلي المحتدم بين جماعات تحمل رؤى متناقضة، خاصة في ما يتعلق بعلاقات الدين والدولة والحوكمة وقيم الديمقراطية في الدولة اليهودية من جهة أخرى، رغم أن حدة الصراع الداخلي خفتت بعد هجوم ٧ أكتوبر فإنه عاد للتعمق من جديد كما يُظهر في هذا التقرير الفصل الاجتماعي. يتجه هذا الصراع نحو مزيد من التصعيد في ظل الحرب التي يخوضها نتنياهو ضد مؤسسات الدولة المهنية التي تشمل المؤسسات القضائية والأمنية والعسكرية، والتي تعتبر المعارضة أن المس بها يقوّض أسس النظام الديمقراطي الإسرائيلي ويؤدي إلى تحويل نتنياهو إلى حاكم سلطوي. تدل دينايميات

الصراع الداخلي والعلاقة البنيوية بين الاصطفاف والهويات الإثنية-اجتماعية-أيديولوجية للمعسكرات المتنازعة، أن الصراع لن يكون قابلاً للحلّ في المدى المنظور، وأنه مرشّح للتصعيد، وهناك من يعتبر أن إسرائيل دخلت حالة حرب أهلية باردة، وأن هذه الحرب قد تتحول لمواجهة عنيفة تشرخها من الداخل. وبحسب ما يشير المشهد السياسي في هذا التقرير، فإن أبرز ما يقوم به نتنياهو هو الدفع قدماً بخطة «محاربة النخب» التي بدأ بها من خلال برنامج الانقلاب على الجهاز القضائي، من أجل ما يصفه رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بن بأنه «إقامة نظام استبدادي من دون كوابح، ولا ضوابط»^٦.

يدفع الصراع الداخلي من جهة واستمرار الحرب على الشعب الفلسطيني من جهة أخرى نحو سيرورات في العمق الاجتماعي ستكون لها آثار إستراتيجية على شكل المجتمع الإسرائيلي وأهمها تصاعد هجرة الفئات العلمانية والشبابية كما يظهر الفصل الاجتماعي، بحسب الفصل سجلت الهجرة من إسرائيل عام ٢٠٢٤ معدلاً قياسياً، وشملت بالأساس فئات شبابية متعلمة علمانية، كما يدفع استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي والحرب المستمرة نحو تصعيد هذه النزعة ويضعف بالتالي الفئات العلمانية الليبرالية مقابل تصاعد قوة الجماعات الدينية والقومية الاستيطانية والمحافظة، كما يحمل بذور تضعف مكانة إسرائيل الاقتصادية.

ثالثاً: إمكانية تزايد عزلة إسرائيل الدولية

يكشف تتبّع منحنى التطورات الدولية خلال العام ٢٠٢٤ عن تراجع واضح في قوة واتساع الحراك الشعبي العالمي المناهض للحرب والداعم للقضية الفلسطينية، إذ إن هذا الحراك الذي بدأ بحجم كبير وغير مسبوق وانتشر في الجامعات الأميركية والأوروبية، سرعان ما تراجع زخمه وانحسر مدّه بشكل ملحوظ رغم استمرار الجرائم الإنسانية في غزة والضفة الغربية. يعود هذا التراجع بشكل رئيس إلى الحملات الشرسة التي شنتها جهات رسمية وغير رسمية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، على بؤر الحراك، عبر التهديد بقطع التمويل عن الجامعات ومراكز الأبحاث التي تحتضن الحراك الطلابي المؤيد لفلسطين، بالإضافة إلى الملاحقات وحملات التشهير والاستهداف الشخصي للنشطاء، ما أدى إلى خلق مناخ من التخويف والترهيب حدّ بشكل كبير من فاعلية هذه التحركات.

في المقابل، ورغم الضجة التي أثارها إصدار مذكرات التوقيف الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب، فإن هذه القضية بدأت تفقد زخمها وتتحول تدريجياً إلى مشكلة يتم التعامل معها عبر إستراتيجيات المراوغة الدبلوماسية والتهديدات السياسية، وإعادة تدوير الأزمة عبر مسارات بيروقراطية وقانونية طويلة الأمد، ما يقلل من

٦ - ألوف بن، إنها نهاية التاريخ، لكن بالمقلوب، هآرتس، ٢٠٢٥/٣/٤.

وعلى الرغم من المجهود الإسرائيلي متعدد الأدوات الذي تمارسه لمواجهة التراكمي ومساعي قمعه الفج في كثير من الأحيان يدفعان في المدى المتوسط باتجاه تعزيز عزلة إسرائيل الدولية وإدخالها في مسار التحوّل إلى دولة منبوذة على نطاق أوسع

فاعليتها المباشرة في الضغط على إسرائيل وقادتها. على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من المجهود الإسرائيلي متعدد الأدوات الذي تمارسه لمواجهة الحراك الشعبي والقانوني والدولي فإن أثره التراكمي ومساعي قمعه الفج في كثير من الأحيان يدفعان في المدى المتوسط باتجاه تعزيز عزلة إسرائيل الدولية وإدخالها في مسار التحوّل إلى دولة منبوذة على نطاق أوسع، وهو ما تعتبره إسرائيل تهديداً وجودياً.

